الأمم المتحدة

A/C.2/65/SR.11

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
7 December 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد لوندبرغ (نائب الرئيس)..... (فنلندا)

المحتويات

البند ١٩ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

10-57842 (A)

في غياب السيدة أوشير (منغوليا)، تولى السيد لوندبرغ (فنلندا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٩ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ (A/65/81-E/2010/83، A/65/130، A/65/293، و A/65/339)

١ - **السيد تريبلكوف** (نائب مدير مكتب تمويل التنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قدم تقرير المدير العام عن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية (A/65/293)، وسلط الأضواء على نقاطه البارزة.

٢ - **السيد اليماني** (اليمن): تحدث نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن الانتعاش الاقتصادي لم يصل إلى كثير من البلدان النامية. فإصلاح الهيكل الاقتصادي العالمي لم ينته بعد، خاصة فيما يتعلق بضمان التنفيذ الكامل للأهداف المتفق عليها لتمويل التنمية. وفي الوقت نفسه، اضطُرت بلدان كثيرة إلى تحويل مواردها بعيداً عن التنمية من أجل خدمة ديونها.

٣ - وأضاف أنه على خلاف معظم مؤتمرات الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية، لم يسفر المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ عن إنشاء آلية دائمة لمتابعة نتائجه. وهذا يعطي قيمة كبيرة لفريق الجمعية العامة العامل المخصص المفتوح العضوية لمتابعة التقارير الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية. وتؤيد مجموعة الـ ٧٧ والصين أيضاً استمرار المناقشات بشأن إنشاء آلية متابعة جديدة لتمويل التنمية، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٣/٦٤ ومشروع القرار 2010/L.12/Rev.1 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكلاهما يؤكد على ضرورة القيام باستعراض طرائق عملية لمتابعة تمويل التنمية. وتؤيد المجموعة بقوة الاقتراح الذي ورد أصلاً في مذكرة الأمين العام عن الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية (E/2009/48)، وهو أن يكون مركز هذه الآلية ''لجنة للتمويل من أجل التنمية'' تكون ممثَّلة ويتعدد فيها أصحاب المصلحة وتابعة إما إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو إلى الجمعية العامة.

٤ - وقال إن تمويل التنمية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية الخاص بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. ومن الأمور الحيوية أن تفي البلدان المتقدمة بهدف المساعدة الإنمائية الرسمية وهو ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي؛ وأن تقدم مساعدة مستمرة ويمكن التنبؤ بها لإدارة الديون حتى يمكن تخصيص الموارد الوطنية للتنمية؛ وأن تنشئ مصادر تمويل مبتكرة من شأنها تعبئة الموارد المحلية والدولية بطريقة متكاملة.

٥ - وتعتقد المجموعة أن توسيع مخصصات حقوق السحب الخاصة تدبير فعال ومنخفض التكلفة يمكن أن يوفر السيولة بسرعة ويزود البلدان بوسيلة لسد الثغرات الخاصة بتمويلها الخارجي وتنفيذ سياسات معاكسة للدورات الاقتصادية. وأضاف أن وصول جولة الدوحة إلى نتيجة ناجحة من شأنه أن يمكِّن التجارة العالمية من العمل بصورة أكثر فعالية كأداة للنمو المستدام على المدى الطويل. وينبغي إصلاح مؤسسات بريتون وودز لإعطاء البلدان النامية مزيداً من التمثيل، على أن تكون الخطوة الأولى تحقيق التكافؤ في القوة التصويتية للبلدان النامية كمجموعة في عملية صنع القرار.

٦ - **السيد دي باسومبيير** (بلجيكا): تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا؛ بالإضافة إلى جمهورية مولدوفا، وجورجيا، فقال إن الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية أوضح الحاجة إلى شراكة عالمية مستمرة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، مع مراعاة المبدأ الرئيسي لتوافق آراء مونتيري وهو أن يتحمل كل بلد المسؤولية الرئيسية عن تنميته.

٧ - وسيعزز الاتحاد الأوروبي دعمه للبلدان الشريكة من أجل وضع استراتيجيات تشجع الإدارة الرشيدة، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، وسياسات الاقتصاد الكلي السليمة، إلى جانب قطاع خاص دينامي ومسؤول اجتماعياً وبيئياً. وأضاف أن وضع نظم ضريبية أكثر فعالية كفيل بأن يساعد على تعبئة الموارد المحلية، خاصة في عدد من أقل البلدان نمواً التي تعاني من القاعدة الضريبية الضيقة، والفساد، والاعتماد الشديد على ضريبة الموارد الطبيعية.

٨ - ومن الأمور المشجعة أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي امتدت آثاره الإيجابية إلى الاقتصادات المحلية قد شهد انتعاشاً متواضعاً في النصف الأول من عام ٢٠١٠. وينبغي للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحقق التوازن بين حق الحكومات في تحقيق أهدافها السياسية والحاجة إلى حماية المستثمرين.

٩ - ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً باتفاق طموح ومتوازن وشامل في جولة الدوحة. وطالب البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء باتباع المثل الذي وضعه الاتحاد الأوروبي في برنامجه ”كل شيء ما عدا السلاح“، والعمل على وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة.

١٠ - ويعد الاتحاد الأوروبي أكبر مانح في العالم للمساعدة الإنمائية الرسمية وهو ملتزم بالوصول بصورة جماعية إلى الرقم المستهدف لهذه المساعدة وهو ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. ولكن المساعدة الإنمائية الرسمية وحدها لا تحقق التنمية. وطالب كافة الجهات المانحة بتقديم المساعدة وفقاً لمبادئ فعالية المعونة الواردة في إعلان باريس وبرنامج عمل أكرا. وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي إطاره التنفيذي الخاص بفعالية المعونة، وسيواصل التأكيد على فعالية المعونة أثناء التحضير للمنتدى الرفيع المستوى الرابع بشأن فعالية المعونة عام ٢٠١١.

١١ - وينبغي على جميع أصحاب المصلحة مضاعفة جهودهم لإيجاد آليات للتمويل المبتكر. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالعمل الذي يقوم به الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية، ويحيط علماً بالعمل الجاري لفرقة العمل المعنية بالمعاملات المالية الدولية من أجل التنمية، وفرقة العمل المعنية بالتمويل الابتكاري للتعليم. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعمه لمبادرات تخفيف عبء الديون مثل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، ونهج إيفيان لإعادة هيكلة الديون الذي اعتمده نادي باريس. ويؤيد الاتحاد الأوروبي أيضاً إصلاح مؤسسات بريتون وودز لتعزيز صوت البلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً، ويرى أن هناك حاجة لقيام تعاون أكبر بين مجموعة البلدان العشرين والأمم المتحدة.

١٢ - **السيدة وهاب** (إندونيسيا): تحدثت نيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الرابطة) فأشارت إلى أنه بينما يحقق بعض البلدان انتعاشاً إيجابياً بعد الأزمة الاقتصادية، إلا أن بلداناً أخرى لا تزال تعاني من آثارها المستمرة. وقالت إن

زيادة الاتساق والتنسيق في النظام النقدي والمالي والتجاري الدولي سيتطلب وجود هيكل دولي أكثر كفاءة وتكافؤاً، بما في ذلك إصلاح نظام بريتون وودز. وتطالب الرابطة الأمم المتحدة بالقيام بدور أساسي في هذه العملية.

١٣ - وأشارت إلى الآراء التي أعربت عنها اللجنة النقدية والمالية الدولية في اجتماعها الأخير الذي تصادف مع الاجتماعات السنوية لمؤسسات بريتون وودز، وهي أن إصلاح صندوق النقد الدولي ينبغي أن يركز على ثلاثة مجالات رئيسية: الحصص، والحوكمة، والولاية. وتعتقد الرابطة اعتقاداً راسخاً بأن التمثيل المتكافئ للبلدان النامية والبلدان المتقدمة في الصندوق يعد أمراً حاسماً لمصداقيته وفعاليته. وأضافت أنه بينما ترحب الرابطة باقتراح اللجنة الخاص بإيجاد مزيد من التآزر بين الصندوق وترتيبات عملية إقليمية، فإنها تطالب بإرادة سياسية أقوى للتعجيل بالإصلاح، والتي ترى الرابطة أنها ستعزز من تعبئة الموارد لتمويل التنمية.

١٤ - وقالت إن أوجه القصور في المساعدة الإنمائية الرسمية عرقلت تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة في كثير من البلدان النامية. وستحتاج آسيا وحدها إلى ٧٠٠ بليون دولار سنوياً لسد ثغرات البنية الأساسية. وفي هذا السياق، تكرر الرابطة نداءها إلى البلدان المتقدمة بأن تفي بالتزاماتها بتخصيص ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمعونة للبلدان النامية.

١٥ - وبالنسبة للرابطة، يعد تحسين تعبئة الموارد الدولية والمحلية، بما في ذلك الموارد المتأتية من الاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة، وعائدات الضرائب المصادر الرئيسية لتمويل التنمية. وتقوم الرابطة أيضاً بتكثيف شراكاتها الإقليمية ومع القطاعين العام والخاص من أجل التنمية، والتي تحتاج بشكل حاسم إلى تهيئة بيئة دولية تمكينية، بما في ذلك نظام تجاري نزيه وقائم على قواعد يعززه حصول البلدان النامية على تمويل للتجارة.

١٦ - وينبغي للأمم المتحدة ضمان فعالية عملية متابعة تمويل التنمية؛ وتعزيز العملية الحكومية الدولية في هذا الصدد؛ والاستفادة من التقدم المحرز حتى الآن، وضمان الاستخدام الفعال للموارد والآليات. وتحبذ الرابطة أيضاً وجود مصادر مبتكرة للتمويل استكمالاً للآليات التقليدية، وستواصل مشاركتها في المناقشات بشأن هذه المسألة.

١٧ - **السيد أشاريا** (نيبال): تحدث نيابة عن مجموعة أقل البلدان نمواً، فأشار إلى الرؤية والالتزامات الواردة في توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ وأكد على الحاجة إلى تعبئة موارد كافية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في موعدها للجميع، بما فيهم الفقراء والأكثر تعرّضاً. وقال إن سبب الأزمات المتعددة والتي تعمل معاً على تفاقم الأوضاع، إلى جانب الآثار المعاكسة لتغير المناخ، وهي آثار غير متناسبة بشكل غير مقبول، قد زادت من تأثر أقل البلدان نمواً. فقد انزلق ملايين السكان في هذه البلدان إلى حافة الفقر المدقع، بسبب الحيز المالي المحدود لحكوماتهم من أجل الإنفاق الاجتماعي، والتدابير المعاكسة للدورات الاقتصادية، وأصبحت الحاجة إلى السيولة على المدى القصير وتمويل التنمية على المدى الطويل من أجل القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام أكبر من أي وقت مضى.

١٨ - وتعد التجارة الدولية أساسية للتنمية وتخفيض الفقر في أقل البلدان نمواً، ولكن أداءها بدا ضعيفاً نتيجة لعاملين: عامل داخلي، وهو الافتقار إلى قدرة إنتاجية داخلية ملائمة، وخارجي، وهو وجود بيئة تجارية دولية غير مواتية.

١٩ - ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً رئيسياً لتمويل التنمية، ولكن تدفقاته على أقل البلدان نمواً انخفضت بنسبة ١٤ في المائة ليصل إلى ٢٨ بليون دولار، أو قرابة

٣ في المائة من هذه الاستثمارات على نطاق العالم. ولاجتذاب مستثمري القطاع الخاص إلى البلدان التي تعد في حاجة ماسة إلى تمويل للحفاظ على أنشطتها الاقتصادية الأساسية، بينما ينبغي وجود آليات خاصة لتخفيف المخاطر وآليات للضمان المؤسسي.

٢٠ - غير أن المساعدة الإنمائية الرسمية تظل أهم مصدر لتمويل التنمية في أقل البلدان نمواً. فقد بلغ صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية على هذه البلدان حوالي ٣٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٨، وهو ما يعادل ٠,٠٩ في المائة فقط من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة، وهو يقل كثيراً عن الرقم المستهدف المتفق عليه في برنامج عمل بروكسل. وإذا تم بلوغ الرقم المستهدف الرسمي وهو ما بين ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، فإن المبلغ الإجمالي كان سيصل إلى ما بين ٦٠,٧ و ٨٠,٩ بليون دولار. وحتى هذا الرقم لا يكفي إذا قورن بدرجة التعرّض العادية وعبء الفقر غير المتناسب في أقل البلدان نمواً. غير أن أي زيادة في المعونة يجب ألا تمس الخيارات السياسية للبلدان المتلقية، نظراً لأن تولّي زمام الأمور على المستوى الوطني هو الضمان الوحيد لاستدامة التنمية وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية.

٢١ - وتستهلك خدمة الديون الموارد التي كان يمكن توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية. ويعد متوسط نسبة الدين في أقل البلدان نمواً أعلى بنسبة ٥٠ في المائة من المتوسط العام للبلدان النامية. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أُحرز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، إلا أن حالة الدين في أقل البلدان نمواً ازدادت سوءاً بسبب التخفيضات في العائدات التجارية والضريبية، والتحويلات المالية وتدفقات رأس المال، وزيادة تقلبات أسعار السلع. وتعرب أقل البلدان نمواً عن تقديرها للجهود التي بُذلت حتى الآن لتخفيف عبء الديون، ولكنها تؤكد على ضرورة اتخاذ مزيد من التدابير، خاصة من خلال التجميد الاختياري للديون و/أو إلغائها، وعن طريق التوسع في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويجب التصدي أيضاً لمشاكل ديون أقل البلدان نمواً من غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٢٢ - وفي حين يتحمل كل بلد المسؤولية الرئيسية عن تنميته، إلا أن قاعدة الموارد التي هي في أقل البلدان نمواً محدودة للغاية وسيلزم توسيعها إذا أُريد لها في نهاية الأمر الخروج تدريجياً من ''فئة أقل البلدان نمواً''. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة إلا أنه لم يُحرز تقدم كبير في تعزيز المدخرات الداخلية في تلك البلدان، والتي ظلت في حدود ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا، بالإضافة إلى القيود الأخرى على فرصها الخاصة بأنشطة تمويل التنمية من موارد داخلية، يجعل إقامة شراكات عالمية من أجل التنمية ضرورياً بدرجة كبيرة. وفي هذا السياق، ينبغي للبلدان المانحة ممارسة الميزنة المتعددة السنوات للمعونة من أجل الوفاء بالتزاماتها الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية بطريقة شفافة، ويمكن التنبؤ بها، وخاضعة للمساءلة.

٢٣ - وطالب بنهاية مبكرة وعادلة لجولة الدوحة مع عائد كبير يوجّه لأغراض التنمية بالنسبة للجميع، وخاصة أقل البلدان نمواً؛ والمزيد من فرص الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة، مع التحرر من الممارسات التجارية التمييزية أو الحواجز الأخرى؛ ومعونة إضافية للتجارة من أجل أقل البلدان نمواً؛ والتوسع في الإطار المتكامل المحسن لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً. وينبغي أن تكون المؤسسات المالية الدولية أكثر شمولاً لأقل البلدان نمواً، وينبغي لمستثمري القطاع الخاص توجيه الموارد إلى البلدان التي تحتاجها للحفاظ على سبل معيشتها وأنشطتها الاقتصادية الأساسية. وينبغي بحث إمكانيات للتمويل المبتكر لتحقيق الكفاءة، وإمكانية التنبؤ، والاستدامة، وينبغي اعتبار

هذا التمويل إضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، مع إعطاء الأولوية الواجبة لأقل البلدان نمواً.

٢٤ - ويجب على المجتمع الدولي أيضاً تزويد هذه البلدان بتمويل إضافي ومضمون، وبالتكنولوجيا، من أجل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وكذلك اعتماد تدابير للتكيف تكون ملزمة قانوناً وطموحة. ويعد إعطاء صوت أقوى للبلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، ومشاركتها في عمليات صنع القرار الاقتصادي والمالي الدولي أساسياً لإقامة هيكل مالي دولي شفاف وديمقراطي. وأخيراً، أكد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والذي يعد مكملاً للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، حيوياً من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقل البلدان نمواً.

٢٥ - **السيدة بيثيل** (جزر البهاما): تحدثت نيابة عن الجماعة الكاريبية، فلاحظت أنه على الرغم من أن البيئة الاقتصادية الدولية للبلدان النامية قد تحسنت بشكل عام، إلا أن بلدان الجماعة الكاريبية لا تزال تناضل من أجل تحقيق نمو اقتصادي إيجابي، وذلك بسبب ارتفاع مستوى مديونياتها، والوضع غير التساهلي فيما يتعلق بموارد المؤسسات المالية الدولية، وتدهور فرصها التفضيلية للوصول إلى أسواق شركائها الرئيسيين في التنمية.

٢٦ - وفي مواجهة هذه التحديات الصعبة، واصلت بلدان الجماعة الكاريبية جهودها من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي، بغية تعبئة موارد محلية لدعم التنمية. ولاستكمال هذه الجهود على المستوى الإقليمي، فإنها تعمل لإدخال إصلاحات على السياسات المالية، بما في ذلك إدارة الديون، ومراقبة الإنفاق العام، وإدخال إصلاحات على سياسات القطاع المالي، وإقامة روابط أكثر فعالية بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي.

٢٧ - وقد استمدت الجماعة الكاريبية التشجيع من الاعتراف المتزايد بالحاجة إلى تعبئة طائفة كاملة من التمويل الدولي لاستكمال جهودها الوطنية والإقليمية، كما عبَّر عنها إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية ضمن إعلانات أخرى.

٢٨ - وتعد الاحتياجات من الموارد لمواجهة تحدي تغير المناخ مرهقة بشكل خاص للبلدان المعرّضة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة. وهناك حاجة واضحة بالنسبة لهذه البلدان لتعبئة موارد إضافية من أجل تمويل تدابير التكيف على وجه الخصوص. وعلاوة على ذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يدرك تماماً العلاقة بين جهود التصدي لتغير المناخ وجهود تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وهي تتعامل مع آثار الأزمة العالمية الأخيرة. وسيكون من الضروري إيجاد مصادر مبتكرة لتمويل التنمية ولكن يجب ألا تصبح على الإطلاق بديلاً للوفاء بالتزامات البلدان المتقدمة فيما يتعلق برقم المساعدة للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهو ٠,٧ في المائة.

٢٩ - وتشمل القضايا العامة والمؤسسية المراد التصدي لها استقرار النظام المالي الدولي - الذي يجب أن يُنظر إليه في السياق الأعرض للحوكمة الاقتصادية العالمية، وإصلاح المؤسسات المالية الدولية، وقيام الأمم المتحدة بدور أكبر - وتحسين آلية متابعة وتنفيذ تمويل التنمية، والتي تعتبرها الجماعة الكاريبية خطوة ضرورية نحو اتخاذ نهج أكثر اتساقاً تجاه قضايا التنمية، وكذلك تجاه المزيد من الشفافية والشمول في صنع القرار الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، يجب على التجمعات الخاصة، مثل مجموعة البلدان العشرين، إقامة روابط أقوى مع الأمم المتحدة وكذلك مع بلدان خارج تجمعاتها.

٣٠ - وخلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ٢٠١٠، قدمت الجماعة الكاريبية مع مجموعة الـ ٧٧ والصين قراراً يطالب بتحويل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى هيئة حكومية دولية تابعة للمجلس. وأضاف أن الجماعة الكاريبية على استعداد للعمل بنشاط وبصورة بنَّاءة مع الدول الأعضاء لضمان نهاية مواتية لهذه المسألة في المحفل الملائم.

٣١ - **السيدة وانغ يي** (الصين): لاحظت أنه بفضل الانتعاش الطفيف الذي طرأ على الاقتصاد العالمي منذ بداية العام، شهدت البلدان النامية عودة ما لتدفق رأس المال، وانخفاضا في تكاليف تمويلها الخارجي، ونشاطاً تجارياً أكبر. غير أن مستويات البطالة والفقر لا تزال عالية كما أن تمويل التنمية غير كاف بدرجة خطيرة مما يهدد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٢ - وقالت إن المسؤولية الرئيسية عن تمويل التنمية تقع على الحكومات الوطنية، ولكن تقديم الدعم من المجتمع الدولي يعد حاسماً أيضاً. وبالإضافة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، ينبغي للمجتمع الدولي إقامة وتحسين شراكات التنمية العالمية على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، وتنفيذ توافق آراء مونتيري، وضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المتفق عليه.

٣٣ - ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل القيام بدور قيادي في تمويل التنمية، وتشجيع إقامة شراكات بين الحكومات الوطنية وجميع قطاعات المجتمع، وضمان اتساق السياسات الدولية من أجل التنمية، عن طريق تجميع الإرادة السياسية لتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة. وسيتعين دعم تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي وتشجيع النمو المتوازن للاقتصاد العالمي؛ ويجب فتح الأسواق بصورة أكبر ومعارضة الحمائية التجارية؛ ويجب تحسين هيكل الحوكمة العالمية مع اتخاذ إجراءات محددة لزيادة أسواق البلدان النامية.

٣٤ - وعلى الرغم من الصعوبات الخاصة التي واجهتها الصين في الأزمة المالية، إلا أنها لم تكتف بالوفاء بالتزاماتها الخاصة بالمساعدة الإنمائية، ولكنها استهلت أيضاً برامج جديدة لمساعدة بلدان نامية أخرى. وقالت إنه في الاجتماع العام الرفيع المستوى الأخير للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، أعلن رئيس الوزراء وين جياباو سلسلة من التدابير الجديدة لمساعدة البلدان النامية، بما فيها خفض الديون وإلغاؤها، وتعميق التعاون في القطاعات المختلفة. وستواصل الصين توسيع أنشطة المساعدة الخاصة بها تحت مظلة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمشاركة بنشاط في العملية الدولية لتمويل التنمية.

٣٥ - **السيدة هاي** (نيوزيلندا): تحدثت نيابة عن وفود كندا وأستراليا وبلدها نيوزيلندا، فأشارت إلى أنه في دورة العام السابق، كانت اللجنة تنتظر لترى ما إذا كان العالم سيستطيع الخروج من الكساد العالمي أم لا. ومنذ ذلك الوقت، تم إحراز قدر كبير من التقدم وبدأت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية تشير بشكل عام إلى الاتجاه الصحيح، مع أن الانتعاش ظل هشاً وغير متكافئ. وظلت الاختلالات داخل البلدان وفيما بينها تشكل محور الصعوبات التي تواجه الاقتصاد العالمي. وظلت البطالة في كثير من البلدان على مستوياتها غير المقبولة، ولا يزال الأثر الاجتماعي للأزمة محسوساً على نطاق واسع. ولهذا من الضروري تعزيز الانتعاش.

٣٦ - ويجب الاستمرار في تعبئة الموارد من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل، وتشجيع التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر. والمسألة ليست مجرد قيام الجهات المانحة بتقديم المزيد من الأموال، ولكن هناك أيضاً

حاجة إلى مزيد من التركيز على فعالية المعونة والتنسيق بين الجهات المانحة. كما أن تمويل التنمية لا يتعلق فقط بالمساعدة الإنمائية الرسمية؛ ففي مونتيري، وافق المجتمع الدولي على ضرورة اتخاذ نهج متكامل من شأنه تعبئة جميع مصادر التمويل. ويجب أيضاً على الجهات المتلقية للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تضع الأساس لتعزيز اقتصاداتها عن طريق تعبئة موارد داخلية (مثلا عن طريق زيادة عائدات الضرائب)، واستثمار الموارد العامة في القطاعات التي تشجع التنمية المستدامة والشاملة، وتهيئة بيئة تشجع الاستثمار الخاص وتعزز التجارة. غير أن الوقت قد حان أيضاً لبحث ما إذا كان هناك مجال لاستكمال آليات التمويل التقليدية عن طريق تدابير مبتكرة وشراكات جديدة، ولا سيما مع القطاع الخاص.

٣٧ - ومنذ عام ٢٠٠٨، عملت البلدان معاً لتنفيذ إعلان الدوحة لتعزيز عملية متابعة تمويل التنمية. وقد استُكملت الآن الدورة الأولى لهذا العمل داخل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولكن يلزم بذل مزيد من الجهود لجعل العملية أكثر كفاءة.

٣٨ - وقد أبرزت الأزمة المالية ضرورة تحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية لجعل النظام المالي الدولي شاملاً وخاضعاً للمساءلة، وتوفير إطار للاستقرار المالي والنمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، يوجد لدى التجمعات الأخرى، بما فيها مجموعة البلدان العشرين، دور رئيسي تقوم به. فجهود مجموعة البلدان العشرين للمضيّ في تنفيذ سياسات من أجل النمو العالمي القوي والمستدام من شأنها تحسين الفرص أمام البلدان النامية. غير أن وفود كندا وأستراليا ونيوزيلندا ترى أيضاً أن هناك ضرورة لمشاركة مجموعة البلدان العشرين بصورة أوثق مع البلدان الأعضاء التي لا تنتمي إلى هذه المجموعة ومع المؤسسات الدولية، وخاصة الأمم المتحدة.

٣٩ - وترحب وفود كندا وأستراليا ونيوزيلندا أيضاً بالإصلاحات التي تجريها مؤسسات بريتون وودز وزيادة صوت ومشاركة البلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً. فمن الأرجح أن تعمل البلدان وفقاً لمشورة مؤسسة تشعر أنها تمثل مصالحها بالقدر الكافي.

٤٠ - ومن بين الطرق الأكثر فعالية لتحسين وضع بلدان العالم المحرومة إنشاء إطار تستطيع فيه أن تتاجر بصورة أكثر فعالية. ولهذا لا تزال كندا وأستراليا ونيوزيلندا ملتزمة بالقيام بدورها للوصول إلى نهاية سريعة وطموحة ومتوازنة لجولة الدوحة بشأن التنمية. وهناك أمر لا يقل أهمية وهو المعونة لصالح التجارة، والتي يمكن أن تعزز جهود البلدان النامية للمشاركة في نظام تجاري متعدد الأطراف.

٤١ - وحيث أنه من الضروري الآن الانتقال من التدابير التشجيعية والداعمة التي اتُخذت خلال العامين الماضيين، فإن التركيز العالمي يجب أن ينصبّ الآن على إدارة التناقضات بين الرغبة في عدم تعرّض الانتعاش للخطر وإيجاد فرص حقيقية فيما يتعلق بالديون الطويلة الأجل. ولا تزال كندا وأستراليا ونيوزيلندا ملتزمة بمساعدة البلدان في التصدي لعجزها عن تحمُّل مستويات الديون، بما في ذلك عن طريق المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، وبناء قدراتها على إدارة سليمة للاقتصاد الكلي كضمان ضد أزمات الديون في المستقبل.

٤٢ - **السيد أليدا** (البرازيل): قال إن البرازيل ملتزمة التزاماً كاملاً بعملية تمويل التنمية، وتعتقد أن النهج المتكامل الذي اعتمده توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة يوفر منهاجاً فعالاً للتصدي لكثير من التحديات التي تواجه البلدان النامية في سعيها لتعبئة الموارد اللازمة للتنمية.

٤٣ - ولا تزال البرازيل مقتنعة بأنه يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ بشرط تقديم الدعم الدولي. ففي حين تتحمل البلدان المسؤولية الرئيسية عن تنميتها، إلا أن الدعم الدولي يعد حاسماً لضمان تزويد البلدان النامية بما يلزمها من حيز مالي وحيز للسياسات من أجل تنفيذ السياسات الفعالة، وفقاً للأولويات والاستراتيجيات الوطنية. وينبغي للمجتمع الدولي تعبئة موارد مالية كبيرة - إضافية، ومستقرة، ويمكن التنبؤ بها - من أجل التنمية، خاصة للبلدان الأكثر فقراً.

٤٤ - وأضاف أن الشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية، بوصفها أساس التعاون الدولي، ستتطلب المشاركة الكاملة للمجتمع الدولي، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. ومن واجب الدول الأعضاء تنفيذ جميع التزاماتها الخاصة بالتنمية على سبيل الأولوية. ومنذ توافق آراء مونتيري، قامت البلدان النامية بجهود كبيرة لتعبئة موارد محلية إضافية من أجل التنمية، غير أنه يلزم عمل الكثير إذا أُريد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المحدد المتفق عليه.

٤٥ - والبرازيل، من واقع تجربتها الخاصة، تعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه في حين يعد النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً للتنمية، إلا أنه يتعين استكماله بسياسات اجتماعية شاملة وتشاركية. وتعبيراً عن التوافق المتزايد، سعت معظم البلدان النامية بنشاط لإعطاء الأولوية للسياسات المناصرة للفقراء وتشجيع الرفاه الاجتماعي والحد من مظاهر عدم التكافؤ.

٤٦ - ويلزم دعم السياسات الداخلية الفعالة من خلال بيئة دولية تنفيذية. غير أن الأزمة المالية والاقتصادية أحبطت توقعات النمو بشدة في الاقتصاد العالمي لسنوات قادمة، مع عواقب ممتدة بالنسبة للتنمية. وفي حين لا تزال تدفقات الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر دون مستواها قبل الأزمة، إلا أن زيادة التدفقات الداخلية لرأس المال في المدى القصير تفرض قيوداً في مجال السياسات على عدد من البلدان النامية.

٤٧ - وبالمثل، بدأت تدفقات التجارة الدولية في الانتعاش، ولكن لم يتم تعويض الخسائر المتكبدة على مدى العام الماضي. ومن المتوقع أن تتوسع التجارة في عام ٢٠١٠، ولكن ليس من المتوقع أن تعطي دفعة قوية للنمو الاقتصادي في معظم البلدان النامية. وفي هذا السياق، تلاحظ البرازيل أيضاً بشيء من القلق عدم إحراز تقدم في جولة الدوحة، وتطالب باختتام المفاوضات في وقت مبكر.

٤٨ - وعلى الجانب الإيجابي، زاد حجم المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل عام في السنوات الأخيرة. ولكن المبالغ التي قدمتها البلدان المتقدمة كمجموعة ظلت دون التزام مجموعة البلدان العشرين في غلين إيغلز بدرجة كبيرة. وتكرر البرازيل دعوتها للبلدان المتقدمة لتنفيذ التزاماتها كاملة وبسرعة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية، وخاصة فيما يتعلق بالمستوى المستهدف وهو ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٤٩ - وهناك حاجة عاجلة لاعتماد تدابير استباقية لتفادي حدوث أزمة ديون جديدة وإيجاد حل شامل ودائم لمشكلة الدين الخارجي. ولدى الأمم المتحدة دور هام تقوم به في هذا الصدد.

٥٠ - وتعرب البرازيل عن سرورها بشكل عام للتقدم الذي تحقق بعد عام كامل من تشغيل آلية المتابعة الحكومية الدولية المعززة لعملية تمويل التنمية. وتعد هذه الآلية المتعددة الوجوه التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٩ تحسناً ملموساً يكفل مواصلة رصد تمويل التنمية طوال العام. غير أن مؤتمر مونتيري، وهو مؤتمر القمة الرئيسي الوحيد للأمم المتحدة في مجال التنمية، لم يسفر عن إنشاء هيئة حكومية دولية دائمة لمراقبة تنفيذ نتائجه. وينبغي إنشاء لجنة وظيفية معنية بتمويل التنمية لسد هذا النقص.

٥١ - ومنذ أن استهلت الأمم المتحدة مبادرة العمل من أجل مكافحة الفقر والجوع في عام ٢٠٠٤، شاركت البرازيل بنشاط في تعبئة موارد إضافية من أجل التنمية عن طريق آليات مبتكرة. وقد أظهرت التجربة حتى الآن أنه يمكن تعبئة موارد كبيرة بصورة فعالة دون التأثير على المصادر التقليدية للمساعدة الإنمائية.

٥٢ - ونظراً لأن المجتمع الدولي بحاجة إلى مضاعفة جهوده إذا أُعيد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، فإنه ينبغي للأمم المتحدة إجراء مناقشة شاملة عن تعزيز المبادرات الحالية واستطلاع آليات جديدة، مع مواصلة وتعزيز المبادئ التوجيهية التي كفلت نجاح المبادرات حتى الآن. ونظراً لأهمية اللجنة الثانية بالنسبة لقضايا تمويل التنمية، فإنها تتمتع بوضع فريد لتعميم الآليات المبتكرة في أعمال الأمم المتحدة.

٥٣ - **الأمير فهد بن الفيصل آل سعود** (المملكة العربية السعودية): قال إن المساعدات الإنمائية ليست الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنمية. فالالتزام بقرارات واتفاقيات الأمم المتحدة هو الخيار الأمثل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية. وينبغي إعطاء البلدان النامية وأقل البلدان نمواً صوتاً أقوى في صياغة السياسات الاقتصادية العالمية. وقد نفذ بلده عدداً من توصيات المنظمات المتعددة الأطراف مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتحسين الإنتاجية.

٥٤ - وعلى مدى العقود السابقة، ساهم بلده بعشرات البلايين من الدولارات في عملية التنمية؛ وفي الانتعاش من الكوارث، بما في ذلك في هايتي وباكستان؛ وفي إعمار العراق ولبنان وقطاع غزة بعد انتهاء المنازعات. وقد اتخذت مساعدته الإنمائية شكل قروض ومِنح وإعفاء من الديون عن طريق الصندوق السعودي للتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، وبرنامج الأغذية العالمي. وكانت المملكة العربية السعودية رائدة في تقديم المعونة الإنمائية لأفريقيا وفي جميع أنحاء العالم، ودأبت على تجاوز الرقم المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية وهو ٠,٧ في المائة بفارق كبير. وقدمت المملكة أيضاً مساعدة إنمائية عن طريق صندوق الأوبك للتنمية الدولية.

٥٥ - **السيد سعيد** (الهند): رحب بجهود الأمم المتحدة لمتابعة توافق آراء مونتيري ومؤتمر الدوحة، بما في ذلك الحوار الرفيع المستوى الرابع بشأن تمويل التنمية، والاستعراض الرفيع المستوى للأهداف الإنمائية للألفية، وقال إنه يجب على المجتمع الدولي أن يفي على وجه السرعة بالالتزام بتقديم مساعدة إنمائية يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، والتمويل التساهلي، والتخفيف من عبء الديون للبلدان النامية، ودعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وترحب الهند بالالتزامات المتجددة التي قطعتها بعض البلدان للوصول إلى الرقم المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية وهو ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥، وتوجيه ٥٠ في المائة على الأقل من الزيادات في المعونة إلى أفريقيا، وتحقيق الرقم المستهدف لأقل البلدان نمواً وهو ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٥٦ - وتأمل الهند في أن يؤدي استكمال جولة الدوحة الطموحة، والتوسع في التجارة لصالح التنمية، وتقديم مساعدات كبيرة من المؤسسات المالية الدولية، ووضع سياسات للاندماج المالي إلى تعزيز قدرات البلدان النامية على تعبئة مزيد من الموارد المحلية على المدى المتوسط والمدى الطويل. وطالب بإصلاح شامل للهيكل المالي الدولي من أجل التصدي للقضايا العامة. وقال إن الهند كانت تعمل من أجل إعطاء البلدان النامية صوتاً أقوى وحيزاً للمشاركة في المؤسسات المالية الدولية.

٥٧ - ويجب التوسع في مصادر التمويل المبتكرة لدعم البرنامج العالمي للتنمية. وفي هذا الصدد، ترحب الهند وتشيد بعمل التحالف العالمي للقاحات والتحصين من أجل دعم مرفق التمويل الدولي للتحصين. ويمكن تكرار مثل هذه النماذج لدعم العمل العالمي في مجالات من قبيل التعليم، والأمن الغذائي، والبيئة، وتغير المناخ. ولكن في حين أن الأدوات الجديدة لتمويل التنمية أو تعزيز فرص البلدان النامية يمكن أن توفر في أحسن الظروف موارد إضافية، إلا أنها ليست بديلاً للمساعدة الإنمائية الرسمية. وبالمثل، بينما تتوسع المساعدة التقنية، إلا أنها لا يمكن أن تحل محل الالتزام بين الشمال والجنوب. وقال في ختام كلمته إنه من الضروري التمسك نصاً وروحاً بعملية تمويل التنمية، كما جسدها توافق آراء مونتيري ومؤتمر الدوحة الاستعراضي.

٥٨ - ولا تزال الهند ملتزمة التزاماً كاملاً بدعم الاحتياجات الإنمائية لبلدان الجنوب. فقد قدمت قروضاً تزيد قيمتها عن خمسة بلايين دولار للبلدان النامية منذ عام ٢٠٠٣ لتحسين مشاركتها في التجارة العالمية. وبلغت نفقاتها السنوية على الإقراض التساهلي والمنح أكثر من بليون دولار تشمل بلداناً في إقليمها، وفي أفريقيا وما وراءها. وقد استثمرت الشركات الهندية أكثر من ١٥ بليون دولار في أفريقيا في السنوات الأخيرة.

٥٩ - **السيد غلوكسمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه بينما يواصل الاقتصاد العالمي تحسنه، إلا أن الأمر يتطلب إرادة والتزاماً جماعياً لمواجهة التحديات الباقية من أجل توفير أساس لانتعاش عالمي أكثر توازناً وبالتالي أكثر استدامة. وقد أبرز الاجتماع العام الرفيع المستوى الأخير للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية دور النمو الاقتصادي المستدام والشامل في التخفيف من وطأة الفقر، وتحسين التعليم، ومكافحة الأمراض، أو مواجهة التحديات البيئية. ومع الانتعاش العالمي وتحقيق الأهداف الإنمائية، وهما عنصران مترابطان بصورة لا تنفصم، أصبح عمل اللجنة الثانية بشأن قضايا الاقتصاد الكلي وثيق الصلة وأكثر أهمية من أي وقت مضى. ويجب أن تركز اللجنة على طرق ملموسة ومعقولة يمكن أن يستخدم فيها النظام الإنمائي للأمم المتحدة مزاياه النسبية لدعم وتوجيه الانتعاش الاقتصادي العالمي والإصلاحات.

٦٠ - وتؤمن الولايات المتحدة بأهمية توسيع فرص التجارة لتشجيع النمو الاقتصادي والتنمية بتوجيه من السوق. ويعد التوصل إلى نتيجة طموحة ومتوازنة في مفاوضات جولة الدوحة أمراً أساسياً لتوليد تدفقات تجارية جديدة وفتح أسواق مجدية، خاصة في اقتصادات العالم التي تنمو بسرعة. ولا تزال الولايات المتحدة مستعدة للمفاوضات الثنائية الجادة والمستمرة والمباشرة المطلوبة لكي تصل جولة الدوحة إلى نهايتها الخاصة بفتح الأسواق وكذلك العمل الجاري المتعدد الأطراف في منظمة التجارة العالمية.

٦١ - وبالاقتران مع تحرير التجارة، يمكن أن تحقق البلدان منافع كبيرة من الإصلاحات الداخلية المواتية للسوق. وتشجع الولايات المتحدة البلدان على إجراء الإصلاحات الحاسمة وتقديم الاستثمارات المطلوبة لتنويع الصادرات وتحسين قدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي، وستواصل القيام بدور رائد لتقديم المساعدة التقنية تحقيقاً لهذه الغاية. ويسعدها أن كثيراً من البلدان قد شهدت بالفعل فوائد مقاومة الإجراءات الحمائية في مواجهة الصدمات المالية العالمية، وتشجع على مواصلة الالتزام بجانب الحذر.

٦٢ - وتقدّر الولايات المتحدة العمل الهام الذي يقوم به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وفي إطار مجموعة البلدان العشرين لتحسين صوت البلدان النامية، وتقديم موارد إضافية للبلدان المنخفضة الدخل، ودعم أُطر السياسات الأكثر مرونة. وقد أتاحت المناقشات الحيوية والمفيدة التي

جرت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي مؤسسات بريتون وودز عام ٢٠١٠ فرصة قيّمة أمام النظام الإنمائي للأمم المتحدة لتقاسم منظوره وخبرته الفريدة بطريقة تحترم توجهات مؤسسات بريتون وودز وحوكمتها.

٦٣ - ولعل أهم التطورات الأخيرة كانت ظهور مجموعة البلدان العشرين كمنتدى رئيسي للدعم الاقتصادي الدولي. فمجموعة البلدان العشرين تمثل الشرق والغرب، والشمال والجنوب، والاقتصادات المتقدمة وتلك التي لا تزال ناشئة. وتمثل المجموعة معاً نحو ٨٥ في المائة من الاقتصاد العالمي، مع تحديات متنوعة كتنوع دولها الأعضاء. وقد أعدت مجموعة البلدان العشرين رداً متسقاً على أسوأ أزمة اقتصادية عالمية في التاريخ الحديث. وترحب الولايات المتحدة بجهود جمهورية كوريا لإحاطة أعضاء الأمم المتحدة بالمعلومات، كما فعلت البلدان المضيفة الأخرى لمجموعة البلدان العشرين، واستطلاع سبل جديدة للاتصال بين المنظمتين.

٦٤ - وتواصل الولايات المتحدة جهودها لدعم القدرة على تحمُّل الدين والتخفيف من عبء الديون كلما كان ذلك ضرورياً، في حدود بارامترات وقواعد الأُطر القائمة. وقد تحقق قدر كبير من النجاح على مدى العقد الماضي في الوفاء بالالتزامات، خاصة عن طريق المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، ووضع الإطار المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المتعلق بالقدرة على تحمُّل الديون. وينبغي لنادي باريس مواصلة البحث عن حلول منسقة ومستدامة لصعوبات السداد لدى البلدان المدينة على أساس تناول كل حالة على حدة.

٦٥ - وتواصل الولايات المتحدة الوقوف بحزم وراء مبادئ وغايات تمويل التنمية كما أوضحها توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة. وتتطلب التنمية شراكة عالمية شاملة تعتمد على مجموعة من الموارد الحيوية، ومن بينها الموارد المحلية، والتجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتدفقات الخاصة الأخرى، والتحويلات المالية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفيما يتعلق ''بالتمويل المبتكر''، تؤيد الولايات المتحدة استطلاع أفكار جديدة لتشجيع التنمية والتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. غير أنه ينبغي تقييم هذه النهج على أساس تناول كل حالة على حدة.

٦٦ - ولا يزال برنامج تمويل التنمية فعالا بدرجة مثيرة للاهتمام، ويواصل ضمن أُطره وعملياته الحالية، تقديم تصورات ونهج جديدة من أجل التنمية. غير أن التنمية تتعلق بما هو أكثر من تدفقات الموارد. وكما أشار الرئيس أوباما في بيانه أمام الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، ظلت الجهود لفترة طويلة تقاس بالدولارات التي تُنفق والأغذية والأدوية التي تقدَّم، ولكن المعونة وحدها ليست هي التنمية. فالتنمية تساعد البلدان على أن تنمو بالفعل - أي أن تنتقل من الفقر إلى الرخاء. وتؤيد الولايات المتحدة بقوة برنامج فعالية المعونة والمبادئ الأساسية التي يتضمنها إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وكذا برنامج عمل أكرا. فنجاح الشراكة العالمية المتطورة سيتوقف على قدرة جماعية لاحترام الملكية الوطنية ودعمها، والاتفاق المحسن، والتواؤم الأفضل للبرامج، والنتائج المحسنة، والمساءلة المتبادلة.

٦٧ - **السيد الزاروني** (الإمارات العربية المتحدة): قال إنه ينبغي أن يظل المجتمع الدولي ملتزماً بتنفيذ توصيات المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨. وشدد على ضرورة توافر الإرادة السياسية وتخطي العوائق التي تحول دون التنفيذ الكامل لتوافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، وضمان ألا تؤدي

الأزمة المالية إلى تراجع المساعدة المالية والتكنولوجية للبلدان النامية.

٦٨ - وأضاف إن بلده تمكَّن من تفادي تداعيات الأزمة الاقتصادية من خلال إجراءات احترازية والاستخدام الرشيد لعائدات النفط. وقد ظل الاستثمار الأجنبي في الإمارات العربية المتحدة عالياً بالنسبة لبلدان أخرى خلال فترة الكساد الاقتصادي.

٦٩ - وقال إن نجاح بلده في معالجة الأزمة أتاح له مواصلة تقديم المساعدة الإنمائية لبلدان أخرى تتجاوز الرقم المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية وهو ٠,٧ في المائة. وقدم بلده مساعدة مباشرة على شكل مِنح غير مشروطة وقروض ميسرة لنحو ١٠٠ بلد. وقدم صندوق أبو ظبي للتنمية بلايين الدولارات لمئات المشاريع في عشرات البلدان. ودعمت مبادرة ''دبي العطاء'' التعليم لملايين الأطفال، بينما قدمت مؤسسة ''نور دبيّ'' العلاج للأشخاص الذين يعانون من أمراض العيون. وأطلقت أبو ظبي مؤخراً برنامج الشراكة للدعم المشترك بين الإمارات العربية المتحدة ودول جزر المحيط الهادئ، وأنشأت له صندوق تمويل جديد بمبلغ ٥٠ مليون دولار لمشاريع التعليم، والخدمات الاجتماعية، والبنية التحتية، والطاقة المتجددة في دول جزر المحيط الهادئ. وشارك بلده في الأنشطة الإنمائية لمنظمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة البلدان المصدّرة للنفط، وضاعفت الإمارات حجم تجارتها مع أفريقيا خلال السنوات الثلاث الماضية. ويدعم بلده تخفيف عبء الديون وإلغاءها لصالح البلدان الفقيرة.

٧٠ - **السيد دوري** (فرنسا): قال إن فرنسا تعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معاً من أجل ضمان ألا تظل عيوب النظام الاقتصادي والمالي الدولي التي سببت قدراً كبيراً من الأضرار دون إصلاح. وقد أكدت نتائج الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي عُقدت مؤخراً الحاجة إلى رصد الأزمة بصورة دقيقة ومواصلة التعاون باعتبار ذلك أساسياً لتحقيق النجاح. ويتعين إرساء أُسس للنمو الشامل والدائم والمتوازن إذا أُريد تحقيق وعود مونتيري والدوحة. وقد أظهرت الأزمة الأهمية الكامنة لشبكات الأمان في معالجة آثارها، وينبغي تحسين الحماية الاجتماعية. وأضاف أن رئيس جمهورية فرنسا شدد في خطابه عام ٢٠٠٩ أمام منظمة العمل الدولية بشأن أزمة البطالة العالمية على ضرورة الربط بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وقد أصبح واضحاً أن إيجاد حل دائم للأزمة يتطلب النمو عن طريق إنشاء الوظائف. وعندما ترأس فرنسا مجموعة البلدان العشرين عام ٢٠١١، فإنها ستطالب بتنفيذ إطار عالمي للحماية الاجتماعية، والعمل بصورة وثيقة مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية. وبالمثل، ينبغي تفادي الآثار الهيكلية الطويلة الأجل للأزمة على تمويل التنمية. وعندما ترأس فرنسا مجموعة البلدان العشرين، فإنها ستعمل من أجل تحقيق هذا الهدف، والذي تطالب به أيضاً جمهورية كوريا، وستشجع مجموعة البلدان العشرين على أن تضع في اعتبارها الاحتياجات المحددة والظروف الخاصة للبلدان النامية.

٧١ - وأضاف أنه لم يتبق سوى خمسة أعوام لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولذلك فإن هناك الكثير الذي ينبغي عمله. فالأمر يحتاج إلى نماذج جديدة لتمويل التنمية وللمشاعات العالمية. وأضاف أن المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية لا يمكن أن تحقق كل شيء. فهناك حاجة إلى مصادر تمويل جديدة لمكافحة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن إعلاناً قد وُقّع بالفعل من جانب بلجيكا، والبرازيل، وفرنسا، واليابان، والنرويج، واسبانيا باعتبارها أعضاء في الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية. ويدعم الإعلان مصادر تمويل مبتكرة، من بينها

فرض ضريبة دنيا على المعاملات المالية لتمويل التنمية، والتي أوضحت تقارير الخبراء أنها مجدية من الناحية التقنية والقانونية والاقتصادية. وقد انضمت بلدان جديدة إلى هذه المبادرة وستواصل فرنسا العمل بها أثناء رئاستها لمجموعة البلدان الثمانية ومجموعة البلدان العشرين، على أمل أن تعمل بشأنها بصورة وثيقة مع الأمم المتحدة.

٧٢ - وتعتقد فرنسا أنه لا يمكن أن تستمر أشكال الحوكمة الموروثة من القرن العشرين، وتتفق مع الأمين العام على أن العام القادم سيفتح إمكانات لا حدود لها. وتأمل فرنسا في أن تشارك في هذا الإصلاح للمساعدة على إيجاد حوكمة عالمية جديدة تجسد قدراً أكبر من التضامن. وأضاف أن إصلاح الحوكمة العالمية سيكون من بين الأولويات العليا لفرنسا، إلى جانب إصلاح النظام النقدي الدولي ومحاربة تقلب أسعار المواد الخام. وتأمل فرنسا على وجه الخصوص في إقامة تعاون أوثق بين مجموعة البلدان العشرين والأمم المتحدة، وهي بلا جدال المنظمة الوحيدة التي تتمتع بشرعية عالمية. فمثل هذا التعاون والتكامل منع الأزمة الاقتصادية والمالية من أن تسبب آثاراً أكثر خطورة، وينبغي لهذا التعاون أن يستمر. وترحب فرنسا في هذا الصدد بالمبادرة التي أعلنها رئيس الجمعية العامة لعقد اجتماعات غير رسمية قبل مؤتمر قمة سيول وبعده.

٧٣ - **السيد فاسيليف** (الاتحاد الروسي): أعرب عن ثقة وفده في استمرار صلاحية توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة واعتقاده بأن هذين الصكين يوفران وسيلة كافية للرد على التحديات الإنمائية الحالية، بما في ذلك الأزمة المالية العالمية والآثار المعاكسة لتغير المناخ. وحدد من بين المهام ذات الأولوية التي تواجه اللجنة الثانية في معالجتها لمسألة تمويل التنمية ضمان الامتثال الكامل من جانب الجهات المانحة لالتزاماتها الخاصة بالمعونة تجاه البلدان النامية؛ ومعارضة إقامة حواجز أمام حرية انتقال السلع والخدمات من البلدان النامية بحجة التصدي للأزمة المالية؛ وتشجيع مشاركة ممثلي البلدان النامية في أعمال المؤسسات المالية الدولية الرئيسية.

٧٤ - وبعد أن تعهد بتصميم الاتحاد الروسي على زيادة دعمه لتمويل التنمية، أشار إلى أن المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف التي يقدمها بلده للبلدان المحتاجة بلغت جملتها ٨٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٩، باستثناء بلايين الدولارات على شكل ديون ملغاة. وانتقل إلى إصلاح هياكل إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فشدد على ضرورة مواءمة حقوق التصويت فيها لتعزيز دور البلدان ذات اقتصادات السوق المتطورة في عمليات صنع القرار.

٧٥ - وطالب اللجنة في ختام كلمته باعتماد قرار موضوعي بشأن تمويل التنمية يفضي إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية على أساس ولاية كل منها.

٧٦ - **السيد ياسين** (إثيوبيا): أعرب عن تقديره للاستعداد المبدئي الذي أبداه الشركاء في التنمية للوفاء بالتزاماتهم وتحسين جودة المعونة، غير أن لاحظ أن خطوات التقدم نحو تحقيق أهداف توافق مونتيري ليست على المستوى المرغوب. وأضاف أن التنسيق، وتولي المسؤولية على المستوى الوطني، والمواءمة والاتساق شروط أساسية لم تتحقق بعد، وأن المشاركة الفعالة من جانب البلدان النامية في هيكل تمويل التنمية تعد أمراً بالغ الأهمية. وبالنظر إلى التوقعات الخاصة بنسبة الفقر في العالم، والتي وردت في تقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية (الفقرة ٤ من الوثيقة A/65/293) وأثر الفساد العالمي على عائدات البلدان النامية، أصبحت الحاجة واضحة إلى الوفاء بالالتزامات، والتضامن، والردود المنسقة في مواجهة التحديات الحالية.

٧٧ - وأضاف أن تعبئة الموارد المالية المحلية والدولية من أجل التنمية يعرقله التقلب المستمر في الأسواق المالية الدولية. وإثيوبيا، شأنها شأن بلدان نامية أخرى، لا تستفيد من تعبئة الموارد المالية الدولية. ولديها قضايا تتعلق بالديون الخارجية لم تُحل في إطار المبادرة المحسنة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مثلها في ذلك مثل كثير من البلدان في هذه الفئة. ولم يقدم الدائنون من خارج نادي باريس لإثيوبيا حتى الآن أي تخفيف للديون وفقاً لمبادرة تخفيف عبء الديون الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مما يؤثر على قدرة هذا البلد على تحمُّل الدين في المدى الطويل ويقلل من الموارد المتاحة لتمويل التنمية والبنية الأساسية. وينبغي النظر إلى هذا الوضع في أي تعهد خاص بتحليل الديون من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٧٨ - وأضاف أن وفده يقدّر التدابير الأخيرة التي اتخذها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإدراج التحويلات المالية ضمن إطار القدرة على تحمُّل الدين للبلدان ذات الدخل المنخفض. فالتحويلات المالية والصادرات تعزز احتياطيات البلد من النقد الأجنبي، وبالتالي قدرته على السداد. وقال إن قرار مجموعة البنك الدولي بإضافة مقعد ثالث لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في مجلسه التنفيذي يعد دليلاً على جهوده لتحسين تمثيل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

٧٩ - ولدعم تنمية البلدان الأكثر تعرّضاً، لا سيما في أفريقيا، من المهم أن تسمح السياسات بالتكيف مع الظروف العالمية. وقد أوضحت الأزمة الأخيرة بجلاء أنه يتعين تغيير العمل المعتاد للنظام الاقتصادي الكلي للعالم. وترحب إثيوبيا بالعلامات المشجعة في هذا الصدد من جانب الشركاء في التنمية وتعتقد أنه سيتحقق مزيد من النتائج إذا حصلت البلدان النامية على الدعم الضروري وحرية التعامل مع سياسات ملائمة لتحدياتها الإنمائية، مع مراعاة أن الوفاء الفوري بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية أمر أساسي لتحقيق نتائج إنمائية ملموسة على جميع الجبهات.

٨٠ - **السيدة إيكر** (النرويج): قالت إن التوافق الذي تم التوصل إليه في مونتيري والدوحة حول على مَن تقع المسؤولية فيما يتعلق بتمويل التنمية هو محور الشراكة العالمية وينبغي تقييمه بصورة مستمرة على ضوء التطورات في الاقتصاد العالمي. فالنمو الاقتصادي القوي وزيادة العائدات ضروريان للتحرك نحو تخفيض الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وتطالب النرويج البلدان النامية بتعبئة كل ما يمكنها من مواردها المحلية لمحاربة الفقر عن طريق توسيع القاعدة الضريبية، ومحاربة الفساد، وتحسين الشفافية والمساءلة.

٨١ - وستظل المساعدة الإنمائية الرسمية، وهي مكمّل رئيسي لمصادر أخرى لتمويل التنمية، عنصراً حاسماً، خاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً والبلدان التي تعاني من النزاعات أو التي تنتقل من مرحلة النزاع. وقد رفعت النرويج مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى أكثر من ١ في المائة من دخلها القومي الإجمالي وتشجع دولاً أعضاء أخرى على أن تفعل المثل. ومن المهم القضاء على التدفقات المالية غير المشروعة خارج البلدان النامية، وغالبا ما تسهلها الملاذات الضريبية، والتي تقدّر بأنها أعلى عدة مرات من إجمالي المساعدة الإنمائية العالمية.

٨٢ - كما أن حجم تحدي الفقر يتطلب زيادة التمويل الابتكاري. وقد وافقت عدة بلدان، من بينها النرويج، على العمل لفرض ضريبة على المعاملات المالية، والتي إذا طُبقت على نطاق كبير وعلى طائفة واسعة من المعاملات، يمكن أن توفر تمويلاً مستقراً وكبيراً للتنمية. وينبغي لجميع الدول الأعضاء ضم جهودها لتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، وكذلك الوثيقة الختامية

للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٣ - وقد قامت مجموعة البلدان العشرين بدور حاسم في تنسيق إجراءات الإسراع بالانتعاش العالمي. وسيكون لهذه الإجراءات أثرها على احتمالات تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، بل وقد تكون أكثر فعالية إذا تم تنسيقها بشكل أفضل مع إجراءات الدول الأعضاء الأخرى. وهكذا سيتم تعزيز الجهود المشتركة عن طريق التعاون الوثيق بين مجموعة البلدان العشرين والأمم المتحدة. وتدعم النرويج جهود رئيس الجمعية العامة في هذا الصدد.

٨٤ - **السيد الناصر** (قطر): قال إن رغبة المجتمع الدولي في تطبيق وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة جديرة بالثناء. وينبغي أن تتعاون البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء لتفعيل ما تم الاتفاق عليه، سواء من خلال التطبيق الأمين أو عن طريق التقدم بمبادرات بناءة لدعم التنفيذ، خاصة لتحقيق أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وتسعى البلدان النامية لتطبيق مفهوم الحكم الرشيد في كافة المجالات السياسية والاقتصادية في ظل متغيرات وتحديات محلية وإقليمية متسارعة. وتجدر الإشارة إلى المبادرات الصادرة عن البلدان المتقدمة ومجموعة البلدان العشرين، ولكن ينبغي ألا تحجب الدور الأساسي للأمم المتحدة أو حق كافة الدول في المشاركة في آليات اتخاذ القرار، وهو المبدأ الذي أكد عليه فريق الحوكمة العالمية الذي تنتمي إليه دولة قطر.

٨٥ - وأضاف أن طرائق المؤتمر الدولي لتمويل التنمية جعلته يمثل علامة فارقة في التعاون الدولي من أجل التنمية. فمشاركة رؤساء الدول، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومجتمع رجال الأعمال، والمجتمع المدني على قدم المساواة أعطت للمؤتمر أهمية خاصة وبُعداً دولياً ضرورياً لمواجهة تحديات العولمة والانتقال من حالة الصراع والمواجهة غير المجديين إلى إطار من الشراكة العادلة. وقد أظهرت الأزمة الاقتصادية والمالية المتعددة الأبعاد أهمية مثل هذا العمل الدولي المتضافر للحفاظ على المكاسب في مجالات تحقيق أهداف التنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، عن طريق اتخاذ تدابير عملية تؤدي إلى الاتفاق على جولة الدوحة وإصلاح المؤسسات الدولية المالية، والوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية.

٨٦ - وبعد أن شدد على الروابط بين تمويل التنمية ودعم التجارة، حث البلدان على عدم اللجوء إلى الحماية التجارية. وكما أتاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ المعقود في قطر فرصة مناسبة للتركيز على قضايا الساعة، فإن الدورة الحالية للجمعية العامة تتيح فرصة لتجديد الالتزام بالبُعد الإنمائي لجولة الدوحة. وبعد أن أشار إلى عجز نظام بريتون وودز عن التكيف مع التغييرات الاقتصادية والسياسية في العقود الأخيرة، طالب بنظام تجاري واقتصادي ومالي دولي منصف وعادل يمنح جميع البلدان صوتاً وتمثيلاً كاملين. وعلى الرغم من أن قطر بلد نام، فقد قدم مساعدة إنمائية تجاوزت ٠,٧ في المائة من صافي دخله القومي، إدراكا منه بأن التنمية الناجحة تتوقف مباشرة على تعزيز تنمية شركائه في التجارة والتمويل. فلا يمكن للمرء أن يكتب قصة نجاحه دون أن يكفل نجاح الآخرين. والسلام والأمن الاقتصادي يعتمدان على نجاح المفاوضات المتعددة الأطراف وتقديم مقترحات وحلول تحقق الخير للجميع على أساس الشراكة النزيهة.

٨٧ - **السيدة الحديد** (الأردن): قالت إنه على الرغم من أن أثر الأزمة المالية والاقتصادية وما نتج عنها من تحديات كان يختلف من بلد إلى بلد ومن إقليم إلى إقليم، إلا أن الأزمة قد أفسدت سنوات من التقدم في مكافحة الفقر ودعم النمو الاقتصادي في كل مكان. وأضافت أن البلدان النامية كانت مرنة في تنفيذ التعاون مع الأثر الأولي للأزمة ولكن

كثيراً منها يواجه الآن قضايا خطيرة تتعلق بالقدرة على تحمُّل الأعباء المالية في المدى المتوسط. ولهذا ينبغي أن تكون التنمية المستدامة عنصراً أساسياً في أنشطة الأمم المتحدة، خاصة تلك التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وأضافت أن توافق آراء مونتيري، وهو ميثاق للمساءلة المتبادلة اعتُمد للتعبير عن البيئة العالمية المتغيرة، لا يزال يمثل أساساً راسخاً يمكن أن يقوم عليه إطار أكثر شمولاً لمواجهة القضايا العالمية. وينبغي أن تركز الجهود على تحديد آليات تمويل مبتكرة لتقديم المزيد من الموارد للبلدان النامية وتشجيع فعالية المعونة، مع إدراك أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأن الأوضاع المحلية لتعبئة المدخرات المحلية، واستمرار الاستثمارات الإنتاجية، وزيادة القدرة البشرية كلها قوى أساسية في السعي المشترك نحو تحقيق النمو، والتخفيف من وطأة الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة. وقالت إن السبيل لتحقيق هذا المسعى هو إيجاد تنسيق أقوى فيما بين منظومة الأمم المتحدة وجميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف، واستمرار الحوار في مجال السياسات فيما بين البلدان على المستوى الإقليمي بشأن قضايا الاقتصاد الكلي، والقضايا المالية والتجارية والإنمائية. وأضافت أن إصلاح الهيكل المالي الدولي يعني تعزيز كفاءة الأسواق المالية والحد من التعرّض للأزمات. ويجب أن تؤدي جهود الإصلاح هذه إلى مزيد من الشفافية والمشاركة الفعالة للبلدان النامية في عمليات صنع القرار.

٨٨ - وقالت في ختام كلمتها إن إقامة نظام تجاري عالمي مستند إلى قواعد ومنصف ومتعدد الأطراف يمكن أن يشجع التنمية بصورة مستدامة على نطاق العالم، ويحقق الفائدة للبلدان في جميع مراحل التنمية.

٨٩ - **السيد نكومبيلا** (جنوب أفريقيا): أشار إلى الاعتراف المتزيد بأن الآليات القائمة، مثل الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والحوار الرفيع المستوى عن تمويل التنمية، لم تكن قوية وناجحة على النحو المطلوب، ولم تحقق النتائج المتفق عليها. أما توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة فيمثلان اتفاقين رئيسيين ينبغي اعتبارهما خطوتين هامتين إلى الأمام في مجال التعاون الدولي بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية المتعددة الأطراف. وقال إن الأمر يحتاج إلى عملية حكومية دولية فعالة وشاملة للقيام بمتابعة تمويل التنمية التي نصت عليها هاتان الوثيقتان. وينبغي للجمعية العامة خلال دورتها الحالية، وقبل وضع تصور لمتابعة تمويل التنمية في عام ٢٠١٣، أن تضع الأساس لإنشاء هيئة حكومية دولية تضمن سرعة تنفيذ القرارات المتخذة بشأن تمويل التنمية، ورصد نتائج المؤتمر والترويج لتنفيذها.

٩٠ - وأضاف أن توافق آراء مونتيري قد اعتُمد بوصفه قراراً واحداً وينبغي التعامل معه على هذا النحو. ومن الضروري التعامل مع الجوانب الستة لتوافق آراء مونتيري كمجموعة واحدة، وليس بصورة مجزأة، مع العلم بأنه ينبغي مناقشة جميع العناصر قبل اتخاذ قرار نهائي، مع إعطاء وزن واهتمام متكافئين للالتزامات المحلية والدولية.

٩١ - وأضاف أن أي تفكير في إنهاء تدابير الدعم الاستثنائية التي اتُخذت للتغلب على الأزمة الاقتصادية والمالية ينبغي ألا تأتي إلا بعد أن يتحقق الانتعاش بصورة راسخة. وينبغي لاستراتيجيات الخروج أن تضع في اعتبارها الأثر المحتمل على اقتصادات السوق الناشئة والأصغر حجماً. فلا تزال جنوب أفريقيا تطالب بتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. وهي ترى أيضاً أن النقاش حول زيادة تدفقات المعونة على أقل البلدان نمواً، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يساير الالتزامات التي قُطعت في مؤتمر قمة

مجموعة البلدان العشرين في غلين إيغلز، كوسيلة هامة نحو تخفيض الفقر.

٩٢ - وتحتاج البلدان النامية إلى حيز مالي وحيز في مجال السياسات لمتابعة أهدافها وسياساتها الوطنية، وموارد لتطبيق السياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية. وبعد أن أشار إلى اتفاق بازل المعنون ''التقارب الدولي لقياس رأس المال ومعايير رأس المال: إطار منقح (اتفاق بازل الثاني)''، حث البلدان التي لم تستوف بعد الحد الأدنى من متطلبات الإطار الحالي لاتفاق بازل الثاني، على تنفيذ الإصلاحات التشريعية اللازمة للقيام بذلك، خاصة وأن مقترحات السيولة العالمية المنقحة أعلى من تلك المنصوص عليها في اتفاق بازل الثاني. وقال أن النظام المصرفي في جنوب أفريقيا له خصائص هيكلية فريدة تجعل من الصعب أن يتوافق مع مقترحات السيولة العالمية دون أن يؤثر ذلك بصورة معاكسة على الربحية المصرفية، وتكاليف التمويل، وتقديم الائتمانات، والاقتصاد الأوسع، أو تؤدي إلى بيع الأصول المصرفية. ولهذا فإن التشريعات المفرطة في الحماس يمكن أن تضرّ بالاقتصادات الناشئة عندما تكون في أضعف حالاتها.

٩٣ - وينبغي أن يكون هناك مجال للتقديرات الوطنية عند تقرير كيفية تحديد ضرائب القطاع المالي وتنفيذها، وينبغي أن تهدف التشريعات المالية إلى تشجيع الاستقرار المالي والاندماج على حد سواء. وتدعم جنوب أفريقيا الجهود المبذولة لتحسين التنظيم العالمي بطريقة تسمح بترك مجال للتقديرات الوطنية وتراعي مصالح البلدان النامية، وخاصة الجهود المبذولة لتحسين نظم حل الأزمات العابرة للحدود.

٩٤ - وتدعم جنوب أفريقيا الرأي القائل بأنه للقضاء على البطالة في المدى القريب والمتوسط، ينبغي لسياسات الاقتصاد الكلي أن تركز على النمو الاقتصادي المستدام، وتخفيض الفقر، واستمرار التدابير المعاكسة للدورات الاقتصادية، وأنه ينبغي أن يكون القطاع الخاص المصدر الرئيسي للعمالة. وشدد على الحاجة إلى أُطر تنظيمية وسياسات تهيئ بيئة تمكينية يمكن أن تحقق فيها الأنشطة الإنتاجية الخاصة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٩٥ - **السيد إسلام** (بنغلاديش): قال إنه بعد ثلاث سنوات من الأزمة المالية، لا تزال هناك معاناة في كثير من أقل البلدان نمواً نتيجة خطأ ليس من صنعها، فضلاً عن افتقارها إلى توجيه واضح وحرمانها من الانتعاش الاقتصادي. ولاحتواء هذه الأزمة، تحتاج البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نمواً إلى تنفيذ تدابير معاكسة للدورات الاقتصادية، ولكنها تفتقر إلى الإيرادات المالية الكافية للقيام بذلك. وينبغي للشركاء في التنمية أن يتقدموا بمجموعة حلول محفزة توفر السيولة الفورية والمبادرات الإنمائية الطويلة الأجل، بدلاً من استخدام مصطلحات مالية رنانة، مثل ''الموارد المبتكرة''، أو ''الميزانية''، و ''مجموعة حلول للفساد''، وهي تعبيرات لا تفيد أقل البلدان نمواً. ويكرر وفده نداءه إلى صندوق الأمم المتحدة لتغذية الاقتصادات التي مزقتها الأزمة. وقد ظهرت الحاجة إلى مثل هذا الصندوق في العهد السابق، عندما بلغ إقراض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للبلدان النامية ١٢,٨ بليون دولار و ٧٠ بليون دولار على الترتيب، في مواجهة فجوة مالية بلغت ٣٥٠ بليون دولار. وقد تمكنت بلدان مثل بنغلاديش من البقاء بفضل ما لديها من احتياطي قوي من العملات الصعبة، عن طريق إنفاق المدخرات المحلية، بينما ظل معظم أقل البلدان نمواً بلا حيلة. ومن المتوقع أن تبلغ الفجوة المالية ٣١٥ بليون دولار في عام ٢٠١٠.

٩٦ - وقد أكد فريق الجمعية العامة العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بمتابعة القضايا الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية على ضرورة وجود هيكل مالي

واقتصادي عالمي جديد، وإنشاء فريق له تفويض أوسع لتقدير الأضرار وإيجاد السبل للتغلب عليها. فالهيكل المالي العالمي يعاني من مشاكل منهجية، مثل إخفاقه في تزويد البلدان الأكثر فقراً بالسيولة المطلوبة لإصلاح ميزان مدفوعاتها وتوفير التمويل الإنمائي بطريقة يمكن التنبؤ بها. ولهذا ينبغي للمجتمع الدولي بحث إنشاء آلية دولية لتحكيم وتسوية الديون.

٩٧ - وأضاف أن مؤتمر مونتيري كان يُنظر إليه حتى الآن على أنه قصة نجاح للأمم المتحدة، ولكن هذا النجاح أفسده الجمود الطويل الذي أصاب جولة الدوحة وعدم وفاء معظم الشركاء في التنمية بالتزاماتهم. وتأسف بنغلاديش لأن مؤتمر مونتيري كان أول مؤتمر رئيسي للأمم المتحدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي لم يسفر عن هيئة حكومية دولية لمراقبة وتشجيع تنفيذ نتائجه. وكانت النتيجة واضحة: فباستثناء بلدان قليلة، لم تف معظم البلدان حتى الآن بالالتزامات التي تعهدت بها في العقد الماضي تقريباً.

٩٨ - وينبغي لجميع الشركاء في التنمية الوفاء بالتعهدات التي قطعوها على أنفسهم في مونتيري قبل ثماني سنوات، وخاصة التزامهم بنسبة ٠,٠٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً. ويجب ألا تتخذ الأزمة الاقتصادية والمالية، وأزمة الأغذية والوقود، وتغير المناخ ذرائع لعدم الامتثال. وفضلاً عن هذا، ينبغي زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية نظراً لأن الرقم المستهدف، وهو ٠,٧ في المائة الذي تقرر للعقد الإنمائي الأول لم يعد كافياً في الظروف الحالية.

٩٩ - وتتطلع بنغلاديش إلى استعراض طرائق لعملية متابعة تمويل التنمية، كما طالبت بذلك الدورة الرابعة والستون للجمعية العامة، وأن يتحقق اقتراح الأمين العام بإنشاء فريق لهذا الغرض. ويمكن أن تأخذ الآلية المقترحة شكل هيئة فرعية تابعة للمجلس أو للجمعية العامة مع ولاية واختصاصات محددة. وشدد على أهمية التوازن الجغرافي المتكافئ في عضوية كل من الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالأزمة المالية واللجنة أو الفريق الذي يستعرض عملية متابعة تمويل التنمية، مع تمثيل واضح لجميع البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً التي كانت أشد تضرراً بسبب الأزمة. وبعد أن أكد على الروابط بين تمويل التنمية والأهداف الإنمائية للألفية، قال إن الهدف ٨ الخاص بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية ينبغي أن يقترن بأهداف ومؤشرات محددة، خاصة فيما يتعلق بتوفير السيولة في المدى القصير والمساعدة الإنمائية على المدى الطويل. وأضاف أن وفده على استعداد لتقديم المدخلات اللازمة في هذا الصدد لفريق متابعة التمويل والفريق العامل المخصص المفتوح العضوية.

١٠٠ - وأضاف أن الأزمة جددت أيضاً دور حقوق السحب الخاصة كمصدر لتمويل التنمية. وإلى أن تتم إعادة هيكلة مؤسسات بريتون وودز، ينبغي ضمان حقوق السحب الخاصة للبلدان ذات الدخل المنخفض بصرف النظر عن حصصها أو نصيبها في الإدارة. وتكرر بنغلاديش نداءها بنقل مسؤولية صرف المنح من مؤسسات بريتون وودز إلى صندوق الأمم المتحدة.

١٠١ - ولضمان عدم اعتماد البلدان الأكثر فقراً على حقوق السحب الخاصة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، أو المنح، ينبغي السماح للبلدان النامية بأن تصبح من العناصر الفاعلة في ميدان التجارة والتنمية. وينبغي لجولة الدوحة التي أصابها الجمود لفترة طويلة أن تنتهي برفع جميع الإعانات الزراعية؛ وينبغي السماح لوصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى أسواق البلدان المتقدمة بلا رسوم جمركية أو حصص مفروضة، وحرية حركة الخدمات بموجب ''الطبعة الرابعة''.

١٠٢ - **السيد روزالس دياز** (نيكاراغوا): أعرب عن أسفه للاتجاه المتزايد من جانب البلدان المانحة لخفض مساعداتها

الإنمائية الرسمية والذي يعد خرقاً لالتزاماتها الدولية ويدل على انعدام الإرادة السياسية لتصحيح حالات الظلم التاريخية. وأضاف أن عدم احترام الالتزامات لا يمكن تفسيره بالنظر إلى نفقاتها العسكرية الضخمة. ولكي تكون المساعدة الإنمائية الرسمية فعالة، ينبغي ألا تكون ذات صبغة سياسية وأن تكون متوقعة. ويبدو أن الأفكار السياسية في الشمال أصبحت المحرك الرئيسي للمساعدة الإنمائية الرسمية، متجاهلة الحرب ضد الفقر، والحاجة إلى تحسين فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية، وتخفيض الوفيات النفاسية، وضمان الغذاء والماء للجميع. وينبغي ألا يكون هدف التعاون المالي هو إسكات الأصوات المستقلة وأفكار بلدان العالم الفقيرة أو ترويج نماذج الليبرالية الجديدة، وإنما دعم التنمية الاقتصادية ورفاه الشعوب.

١٠٣ - وقال إنه ليس من المقبول أخلاقياً أن تُرصد بلايين الدولارات لإنقاذ أغنى مصارف العالم بينما يواصل فقراء العالم دفع ثمن أزمات عالمية وسط مزيد من الجوع والمرض والموت. ومن الواضح جلياً أن العولمة بدون مؤسسات عالمية لا تتكيف مع ما يحدث من تغييرات إنما تدفع هذا الكوكب إلى الفوضى. لقد وصل الجشع المطلق إلى ذروته وإلى نهاية مدمرة، ليضع أمم العالم وشعوبها في أصعب ظروف لم تشهدها من قبل. فالنموذج الليبرالي الجديد يشجع الأرباح التي تنطوي على التلوث وتدمير البيئة والموارد الطبيعية، والاحترار العالمي، والمضاربة، وتركيز الثروة، واستمرار الفقر وعواقبه المنذرة.

١٠٤ - وأضاف أن الأزمات الحالية ينبغي أن تدفع المجتمع الدولي للكفاح من أجل إنشاء نموذج اقتصادي جديد - نموذج أخلاقي يستند إلى الاحتياجات الملحة للبشرية. ويجب تصميم النموذج الجديد للقضاء على الفجوة المتسعة بين الأغنياء والفقراء، وينبغي أن يكون مستداماً بيئياً واجتماعياً. وينبغي أن يكون أيضاً ديمقراطياً وأن يضمن ألا تُترك القرارات التي تؤثر على ملايين البشر في أيدي حفنة من الأمم. وأخيراً، ينبغي أن يعمل، من خلال الأمم المتحدة، على إنشاء نظام نقدي ومالي جديد. هذا هو السبيل للتغلب على النموذج الاقتصادي الحالي، والذي يعد مجرد علاج للنظام الاقتصادي الإجرامي الظالم. وستواصل نيكاراغوا السعي بإصرار من أجل إقامة عالم أفضل وأكثر عدالة وإنصافاً يمكن أن يصبح فيه التقدم الذي حققته البشرية في مجال التنمية عبر قرون تراثاً مشتركاً للجميع في نهاية المطاف.

١٠٥ - **السيد ميزوغوشي** (اليابان): قال إن سلسلة الاجتماعات الرفيعة المستوى التي بدأت بها الدورة الحالية للجمعية العامة تشير بوضوح إلى أن العالم يواجه حشداً من تحديات التنمية، مثل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وحماية البيئة، والتي تتطلب تمويلاً كافياً. فالآثار التي خلفتها الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على جميع المستويات تجعل توفير التمويل الكافي أمر أكثر أهمية من أي وقت مضى. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الاقتصادات الناشئة، والمنظمات الدولية، والمؤسسات، والشركات، والأوساط الأكاديمية، أن تعمل معاً لتأمين ما يكفي من الموارد الضرورية، مسترشدة بتوافق آراء مونتيري، الذي يركز على المسؤولية المشتركة عن التنمية وعلى الحاجة إلى طائفة واسعة من الموارد المالية. غير أن التمويل ليس غاية في حد ذاته، ولكنه وسيلة لتحقيق التنمية التي تتطلب نهجاً موجهاً صوب النتائج ويراعي توفير الموارد بصورة فعالة.

١٠٦ - وقد ساهمت اليابان بنشاط في تمويل التنمية وفي تقديمه بصورة فعالة. وفي الاجتماع العام الرفيع المستوى، أعلنت اليابان عن مساهمة كبيرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتزمت بمبلغ خمسة بلايين دولار كمساعدة على مدى خمس سنوات، بدءاً من عام ٢٠١١، للعمل على تحقيق الهدف المتعلق بالصحة من بين الأهداف الإنمائية للألفية، و ٣,٥ بليون دولار خلال نفس الفترة كمساعدة

للتعليم. وقد تقدمت اليابان بنماذج للمساعدة في مجال الرعاية الصحية للأُم والطفل، وفي مجال التعليم الأساسي القائم على المجتمع ''مدرسة للجميع''، صُممت خصيصاً لربط التمويل بنتائج ملموسة.

١٠٧ - واتخذت اليابان نهجاً مماثلاً بدعم أفريقيا من خلال عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا وتعتزم الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في مؤتمر طوكيو الخامس عام ٢٠٠٨، مثل مضاعفة مساعدتها الإنمائية الرسمية وتقديم المساعدة لمضاعفة الاستثمارات اليابانية الخاصة في أفريقيا في عام ٢٠١١. وينصب اهتمام اليابان على إيجاد أفضل الطرق لترجمة المعونة الزائدة إلى نتائج ملموسة وتحسن فعلي في حياة الشعب الأفريقي عن طريق اتباع نهج شامل تجاه تنشيط النمو الاقتصادي، وضمان الأمن البشري، والتصدي في نفس الوقت للقضايا البيئية. وبينما تعمل اليابان على أن تظل أفريقيا في مقعد القيادة، فإنها ستتعاون أيضاً بصورة وثيقة مع شركاء آخرين، بما في ذلك الجهات المانحة الناشئة، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية.

١٠٨ - وكما أظهرت تجربتها الخاصة بأن التجارة الحرة هي المحرك للنمو الاقتصادي المستدام، فإن اليابان ملتزمة برفض جميع أشكال الحمائية، والوصول بمفاوضات جولة الدوحة إلى نهاية ناجحة في أسرع وقت ممكن. وتشجع اليابان البلدان النامية على تحسين قدرتها التصديرية عن طريق تحسين البنية الأساسية والمؤسسات المتعلقة بالتجارة، وفي إطار مبادرتها بعنوان ''تنمية المؤسسات من أجل التجارة عام ٢٠٠٩''، قدمت ١٢ بليون دولار كمساعدة مالية ونظمت تبادل ٤٠ ٠٠٠ من المتدربين والخبراء.

١٠٩ - ويحتاج الأمر إلى التزام الحذر فيما يتعلق بالقدرة على تحمُّل الديون لتفادي حدوث أزمة ديون جديدة. وكرر نداء إعلان الدوحة إلى جميع الدائنين بالمشاركة في حل الديون الدولية ورحب بالردود السريعة من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وبعد أن أعرب عن تأييده لإصلاح الحوكمة المالية الدولية، قال إن إقامة نظام مالي عالمي قوي وراسخ سيتطلب قدراً أكبر من الشرعية، والمصداقية والفعالية. وينبغي استكمال الجولة الجديدة لاستعراض حصص صندوق النقد الدولي في الموعد المقرر وينبغي أن تعبِّر الحصص عن الوزن النسبي للأعضاء في الاقتصاد العالمي.

١١٠ - وفيما يتعلق بالتمويل المبتكر، هناك حاجة لإثارة اهتمام أكبر وإلى مشاركة من جانب طائفة واسعة من البلدان. وبعد أن رحب بفرصة المناقشة التي أتاحتها المناسبة غير الرسمية بشأن المصادر المبتكرة لتمويل التنمية، والمعقودة في مقر الأمم المتحدة في حزيران/يونيه، أعلن أن اليابان، بوصفها رئيس الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية، ستستضيف الاجتماع العام الثامن للفريق. ويأمل وفده في أن يؤدي الاجتماع القادم إلى مزيد من النقاش الحيوي بشأن التمويل المبتكر، وبذلك يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الدولية الأخرى.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.